



الاتحاد الدولي للاتصالات



الوثيقة A-270(Rev.1)
27 مارس 2002
الأصل: بالإنكليزية

المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات
عام 2002

إسطنبول، تركيا، 18 - 27 مارس 2002

إعلان إسطنبول

المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (إسطنبول، 2002)

- 1 عقد الاتحاد الدولي للاتصالات المؤتمر العالمي الثالث لتنمية الاتصالات لعام 2002 في إسطنبول، تركيا، من 18 إلى 27 مارس 2002. وحضر المؤتمر وفود من 152 من الدول الأعضاء في الاتحاد، يرأسها الوزراء أو كبار المسؤولين، و79 من أعضاء القطاع وممثلون عن 45 منظمة ووكالة وعدد كبير من ممثلي القطاع الخاص.
- 2 وافتتح المؤتمر بكلمة ضافية من فخامة الرئيس أحمد نيدت سيزار رئيس الجمهورية التركية، وألقى كلمة الافتتاح الدكتور أوكتاي فورال، وزير النقل والاتصالات في الجمهورية التركية. وألقى الأمين العام للاتحاد السيد يوشيو أوتسومي، والسيد حمدون توريه، مدير مكتب تنمية الاتصالات، ملاحظات افتتاحية. وترأس المؤتمر السيد فتوح محمد يوردال، رئيس مصلحة الاتصالات في الجمهورية التركية.
- 3 وعقد المؤتمر جلسة خاصة ركز فيها على أهمية تقليص " الفجوة الرقمية"، وكذلك الإجراءات الواجب اتخاذها من أجل رآب الفجوة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- 4 وكانت أهداف المؤتمر كما يلي:
 - 1' استعراض النتائج المحققة في ميدان الاتصالات على الصعيد العالمي منذ المؤتمر العالمي الأخير لتنمية الاتصالات؛
 - 2' استعراض أهم مسائل السياسة العامة الراهنة؛
 - 3' مناقشة مشكلة الفجوة الرقمية وتحديد الإجراءات اللازمة لتقليصها، بما في ذلك ما يُرتقب من القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛
 - 4' وضع أهداف ومقاصد للفترة الممتدة إلى عام 2007، وتحديد رؤية واستراتيجيات مشتركة وإقرارها لتحقيق تنمية متوازنة في قطاع الاتصالات؛
 - 5' اعتماد الخطة الاستراتيجية لقطاع تنمية الاتصالات، واقتراح خطة عمل للفترة 2003-2007، تتضمن، فيما تتضمنه، برنامجاً خاصاً لأقل البلدان نمواً وتنفيذ مشاريع التعاون التقني؛
 - 6' النظر في التمويل وفي صيغ مبتكرة للتعاون؛
 - 7' تحسين كفاءة وفعالية هيكل قطاع تنمية الاتصالات وأساليب عمله.

إعلان إسطنبول

5 في ضوء ما تقدم، ورغبة في وضع أهداف ومقاصد المرحلة المقبلة، يعلن المؤتمر ما يلي:

أ) لقد تحققت إنجازات في قطاع الاتصالات منذ المؤتمر العالمي الثاني لتنمية الاتصالات في عام 1998، تهدف إلى سد "الفجوة الرقمية" وإتاحة النفاذ الشامل للجميع. وكان تنفيذ خطتي عمل بوينس أيرس وفاليتا ناجحاً إلى درجة كبيرة بفضل جهود التعاون الذي بذلته جميع الأطراف المهتمة. ومن الجدير بالتنويه أن مفتاح النجاح الذي تحقق هو الجهد الكبير الذي بذلته البلدان نفسها والدور الحفاز الذي قام به شركاؤها في التنمية. بما قدموا من مدخلات، من القطاعين العام والخاص والدولية الحكومية. وقد ساهمت لجان الدراسات في قطاع تنمية الاتصالات في الاتحاد بشكل ملحوظ في معين المعارف الذي ينهل منه مجتمع المعلومات.

ولا شك في أن النجاح الذي تحقق حتى الآن يوفر حافزاً هاماً أمام جميع الأطراف المهتمة في هذا القطاع لمواصلة جهودها في الفترة المقبلة من 2003 إلى 2007، وستكون هذه المبادرات عاملاً حاسماً في نجاح خطة عمل إسطنبول.

ب) إن من الضروري سد الفجوة الرقمية، وهذا لا يتيح للبلدان الفرصة لتقليصها فحسب، بل ولتهيئة الظروف لاستعمال الخدمات والتطبيقات الجديدة على أفضل وجه للإسراع في التنمية عموماً.

ج) وللتكنولوجيات الحديثة أثر كبير على التوسع في الاتصالات، وهي الأمل في رأب الفجوة فيما بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، بل وبين المناطق الحضرية والريفية، وكذلك المناطق التي تصلها الخدمة والمناطق التي لا تصلها الخدمة في نفس البلد.

ولا شك في أن ظهور بيئة مشجعة ونجح تقوم على المشروعات الخاصة في تقديم الخدمة الريفية، وظهور تكنولوجيات جديدة أكثر كفاءة من الناحية الاقتصادية، كل ذلك يوفر فرصة مناسبة لانتشار خدمات الاتصالات بشكل سريع في المناطق الريفية والنائية. بما في ذلك استخدام تكامل البنية التحتية للاتصالات الكهربائية والبريدية.

وتتطور الآن البنية التحتية العالمية للمعلومات، وكذلك المجتمع العالمي للمعلومات، ولا بد أن يستجيبا لاهتمامات جميع الدول، خاصة منها الدول النامية والبلدان الأقل نمواً.

وينبغي استغلال الفرص التي تتيحها التكنولوجيات الحديثة استغلالاً كاملاً بما يساعد على تعزيز التنمية المستدامة من خلال الأبحاث، والتطوير والتطبيقات التكنولوجية المبتكرة من أجل تحسين نوعية الحياة وتحقيق مستويات معيشة أفضل.

د) تعتبر الاتصالات عنصراً مهماً في التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فهي أصبحت المحرك للمجتمع العالمي والاقتصاد العالمي، وأدخلت تحولات في حياة الناس ووفرت تفهماً أفضل بين الشعوب. وكما تلعب أيضاً دوراً مهماً في تخفيف الفقر وحماية البيئة والتخفيف من آثار الكوارث الطبيعية وغيرها من الكوارث. ولعل كل الأطراف المهتمة تقوم بدورها في توصيل منافع هذه التكنولوجيات إلى جميع الشعوب.

هـ) كذلك يفتح التقارب بين الاتصالات والحاسوب والمعلومات والتطبيقات المتعددة الوسائط، آفاقاً جديدة أمام القطاع، إذ يوفر فرصاً للتعليم الإلكتروني والصحة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية وحماية البيئة والتعمير بعد الحروب وكثير من التطبيقات الأخرى، التي تفيده المجتمع والتنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية فائدة كبرى.

ويُنظر على نطاق واسع إلى تحقيق النفاذ الشامل إلى وسائل الاتصالات باعتباره عاملاً أساسياً في الرخاء الاقتصادي. فخدمات الاتصالات والمعلومات تتيح فرص التفاعل والمعرفة، بما يسهم في زيادة النشاط الاقتصادي، وتحسين الإنتاجية والرفاه العام. ويعتبر النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصال أمام جميع المجتمعات وسيلة من أفضل الوسائل لتحقيق النفاذ الشامل في كثير من البلدان النامية.

و) ويعتبر إصلاح القطاع، الذي يؤدي إلى مزيد من مشاركة القطاع الخاص والمنافسة، من العوامل القوية الموجهة لتنمية الاتصالات. وتفرض هذه التحديات المتعلقة بمجتمع المعلومات والبيئة التجارية الجديدة على واضعي السياسات والمهنيين التنظيمية ومشغلي الاتصالات ضغوطاً كبيرة للحصول على المهارات اللازمة لإدارة بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتطورة.

- (ز) ويمكن لتكامل تطبيقات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تخطيط وتنفيذ البرامج الإنمائية الوطنية والإقليمية أن يكون بمثابة عامل حفاز في تحقيق أهداف هذه البرامج على نحو أسرع وأكثر شمولاً.
- (ح) وتعتبر إشاعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عنصراً حيوياً في الاستراتيجية العالمية لتحقيق أهداف الألفية الإنمائية بوجه عام وهدف تقليل عدد الفقراء إلى النصف بحلول عام 2015 بوجه خاص. ويمكن أن يكون ذلك عاملاً مهماً في الجهود الدولية الرامية إلى بناء أسس ثابتة للتنمية المستدامة.
- (ط) وبناء عليه، وبالنظر إلى نقص البنية التحتية المناسبة في كثير من البلدان النامية، كان من الضروري معاملة تنمية البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها وخدماتها باعتبارها إحدى أولويات العمل الوطني والإقليمي.
- (ي) وللحكومات دور هام في تنمية الاتصالات، ولذلك يطلب منها تهيئة بيئة مؤاتية تسمح بنفاذ معقول وبتكلفة معقولة أمام الجميع إلى خدمات الاتصالات الأساسية. ويجب أن تهيئ هذه البيئة إطاراً شفافاً ومستقلاً، وتعطي مجالاً للمنافسة العادلة مع حماية تكامل الشبكات وضمان حقوق المستعملين والمستهلكين. ويجب أن تتجه السياسات والاستراتيجيات الخاصة بتنمية الاتصالات نحو تعدد الخدمات التي تستخدم منصة أساسية مشتركة.
- (ك) وللإتحاد الدولي للاتصالات، ولقطاع تنمية الاتصالات فيه، دور خاص في تعزيز قنوات الاتصال عن طريق تأمين التنسيق والتعاون الفعال مع سائر المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية والكيانات الأخرى التي تقوم بأنشطة أخرى تتصل بتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها، مثل قوة العمل التابعة للأمم المتحدة المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وينبغي القيام بهذا الدور من أجل تهيئة الإطار المناسب الذي يحتاج إليه تطبيق وتطوير الخدمات والتطبيقات، والتأكد من فهم رسالة ودور الإتحاد وقطاع تنمية الاتصالات فيه. وعلى هذا الأساس يمكن التعرف على موارد جديدة للتمويل وعلى شركاء جدد لمواجهة المشاكل التي تمثلها الفجوة الرقمية.
- (ل) وينبغي أن يواصل مكتب تنمية الاتصالات الانطلاقة الحالية نحو تشجيع وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في أنشطة قطاع التنمية، كما ينبغي أن يواصل تنسيق وتسهيل إقامة الشراكات بين الحكومات والشركات الخاصة وفيما بين المشاريع الخاصة في البلدان المتقدمة والبلدان النامية.
- (م) ونحث مؤسسات التمويل والاستثمار الإقليمية والوطنية على إعطاء أولوية عالية لنمو الاتصالات وخاصة في البلدان النامية. وينبغي أن يسعى الإتحاد إلى إقامة علاقات قوية مع هذه المؤسسات المالية.
- (ن) ويسترعي المؤتمر العالمي انتباه جميع الدول الأعضاء وأعضاء القطاع في الإتحاد للاستعداد للقمّة العالمية القادمة لمجتمع المعلومات 2003 (جنيف، سويسرا) و2005 (تونس) وفي هذا الصدد، ستكون خطة العمل مدخلاً هاماً للاستعداد للقمّة.
- (س) وينبغي أن يواصل قطاع التنمية دعم منديات الشباب ودفع اهتمامات ومهارات وقدرات الشباب في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى الأمام.
- (ع) ويولي المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة بوجه خاص اهتماماً خاصاً لمشكلة تمهيش إفريقيا في المجتمع العالمي. ويقع على عاتق قطاع تنمية الاتصالات في الإتحاد دور خاص في هذا الصدد، خاصة فيما يتعلق بالمساعدة في تكوين الشراكات اللازمة من أجل النجاح في تنفيذ برنامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا.
- (ف) والبرامج الموجزة أدناه، وهي تشكل جزءاً من خطة عمل إسطنبول، والتي وضعت في اعتبارها تشجيع الوعي بمسائل المساواة بين المرأة والرجل والعمل على تحقيقها، وكذلك المسائل التي تهم الفئات ذات الاحتياجات الخاصة بما فيها مدن ومجتمعات السكان الأصليين، والتي يتم تنفيذها تحت قيادة قطاع التنمية وبتنسيق منه، إنما تمثل أدوات هامة ومباشرة بين يدي الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات لتقليص "الفجوة الرقمية":
- الإصلاح التنظيمي: صياغة وتنفيذ سياسات وتشريعات وقواعد تنظيمية تهدف إلى تحقيق التنمية الدائمة والنفاذ إلى الاتصالات واستخدامها، بما فيها الإذاعة، وإلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
 - التكنولوجيا والاتصالات/تنمية شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: تعظيم الاستفادة من التكنولوجيا الجديدة الملائمة في إقامة شبكاتها للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- الاستراتيجيات والتطبيقات الإلكترونية: استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وشبكات الاتصالات لتعزيز النفاذ إلى خدمات القيمة المضافة، على أن تكون هذه الخدمات آمنة ذات كفاءة اقتصادية ومفيدة على الصعيد الاجتماعي الاقتصادي، لضمان استمرارية تنمية الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وانخفاض تكلفتها وتسخير إمكانيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المساهمة في تقليص الفجوة الاجتماعية وتحسين نوعية الحياة والقيادة السليمة وتحسين النفاذ إلى الخدمات الصحية والتعلم عن بعد والنفاذ الشامل بمراعاة المتطلبات والظروف في المناطق الريفية والمجتمعات المحرومة وإمكانات مراكز الاتصالات المجتمعية المتعددة الأغراض وبروتوكول الإنترنت في توصيل عدد هائل من الخدمات.
- الشؤون الاقتصادية والمالية، بما فيها التكلفة والتعريفات: صياغة وتنفيذ سياسات واستراتيجيات تمويلية ملائمة لحالتها الاقتصادية، بما في ذلك تحديد أسعار تقترب من التكلفة، بغية تشجيع النفاذ المنصف بأسعار معقولة إلى خدمات مبتكرة ومتواصلة.
- بناء الطاقات البشرية: تعزيز الطاقة البشرية والمؤسسية والتنظيمية من خلال أنشطة إدارة وتنمية الموارد البشرية حتى يمكن تسهيل الانتقال السلس إلى عالم الاتصالات الحديث وتكنولوجيا المعلومات.
- برنامج خاص لأقل البلدان نمواً: يسعى إلى الإسراع بخطوات تنمية الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحقيق النفاذ الميسر إلى الخدمات وإدماج هذه البلدان في الاقتصاد العالمي. وينبغي أن يراعي هذا الجهد الاحتياجات الخاصة للبلدان ذات الاحتياجات الخاصة.

6 ونتيجة لمداولات المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، 2002، وخاصة تلك الواردة في خطة عمل إسطنبول للاتحاد، من المتوقع أن تستفيد البشرية استفادة كبرى، وخاصة البلدان النامية وخاصة منها أقل البلدان نمواً، من خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها حتى تتحول "الفجوة الرقمية" التي نشهدها اليوم إلى "الفرصة الرقمية".